جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

الوزير

منشور عام

وزارة المالية رقم (١١) لسنة ٢٠٢٣

بشأن بدء العمل بأنماط العقود النموذجية (الحزمة الثالثة)

(عقد تقديم خدمة / عمل فني / دراسة استشارية)

بالإشارة الي توجيهات السيد رئيس الجمهورية بتوحيد صيغ العقود التي تبرمها الحكومة سواء على المستوى الداخلي أو مع جهات خارجية.

والحاقاً للكتب الدوريه والمنشورات العامة السابق صدورها بشأن ضرورة التزام كافة الجهات الإدارية بأنماط العقود النموذجية (الحزمة الأولي والثانية) وعددها (١٥) عقد نموذجي وبدء العمل بها اعتبارا من ٢٠٢٠/٧/١.

وفي ضوء موافقة مجلس الوزراء الموقر بجلسته رقم (٢٢٨) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٨ على الحزمة الثالثة من العقود النموذجية وعددها (٣) عقود (خدمة، عمل فني، دراسة استشارية) في ضوء إتمام أعدادها من جانب وزارة المالية (الهيئة العامة للخدمات الحكومية)، ومراجعتها من اللجنة الثالثة بقسم الفتوى بمجلس الدولة، كما وافق السيد رئيس الجمهورية عليها، وصدر كتاب دوري الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣-١٢٩٧٦) المؤرخ ٢٠٢٣/٥/١٠ في ذات الشأن.

فان وزارة المالية توجه نظر كافة الجهات الإدارية المخاطبة بأحكام قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة الصادر بالقانون رقم (١٨٢) لسنة ٢٠١٨ولائحته التنفيذية بالالتزام بأنماط العقود النموذجية (الحزمة الثالثة) وبدء العمل بها اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٣/٧/١ ، وعلى تلك الجهات إصدار توجيهاتها للمسئولين عن إدارات التعاقدات لديها بالالتزام بما جاء ببنود أنماط العقود النموذجية (الحزمة الأولي ، الثانية ، الثالثة) واتباع التعليمات ذات الصلة بها، وحال وجود اية استفسارات بشأنها يتم الرجوع للهيئة العامة للخدمات الحكومية ، وعدم جواز قيام أي جهة بإبرام اية عقود الا بموجب نصوص العقود النموذجية المشار اليها حفاظاً على حقوق الدولة.

جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

الوزير

هذا مع مراعاة الالتزام بكتاب دوري مجلس الوزراء رقم (٣-٣٦٥٠٥) المؤرخ ٢٠٢٠/١٢/٢٧ للسادة الوزراء والمحافظين بشأن حظر التعديل بالإضافة او الحذف لأي بند من بنود العقود النموذجية السابق مراجعتها بمجلس الدولة وموافقة مجلس الوزراء عليها وفي حالة طلب اى جهة التعديل يكون من خلال ملحق إضافي ويتم مراجعته من مجلس الدولة، هذا ويمكن الحصول على أنماط تلك العقود النموذجية من خلال المواقع التالية:

- موقع وزارة المالية www.mof.gov.eg
- موقع الهيئة العامة للخدمات الحكومية www.gags.gov.eg
- موقع بوابة التعاقدات العامة www.etenders.gov.eg

وتؤكد وزارة المالية على ان عدم الالتزام بأنماط العقود النموذجية (الحزمة الأولي، الثانية، الثالثة) تعد مخالفة تستوجب المساءلة القانونية، وعلى السادة ممثلي وزارة المالية من الهيئة العامة للخدمات الحكومية، وقطاع الحسابات والمديريات المالية التحقق من التزام الجهات الإدارية بأنماط تلك العقود النموذجية عند إبرام تعاقداتها.

وزير المالية

د. محمد معيط

تحريراً في: ٢٠٢٣/٦/ ٢٤